

النوعية والحكامة في التعليم

تعليق على ورقة

الدكتورة هنا بريكسي بعنوان

"الثقة، الصوت والحوافز: النجاحات في التربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا"

عدنان الأمين

بعد ان قطع التعليم في البلدان العربية شوطا في توفير الفرص الدراسية للسكان، ولاسيما للإناث، ظهرت على السطح وبقوة مشكلة نوعية التعليم، من خلال النواتج الضعيفة التي يزود بها خريجه المنطلقين نحو المجتمع عامة، ونحو العمل بخاصة. هذه هي المشكلة التي تتوقف عندها الدكتورة هنا بريكسي، والتي من ثم تحمل المجهر لتفحص عواملها بدقة، وتطرح اطارا وافكارا لمواجهتها.

مبيانات (indicators) تردي النوعية تعتمد على بريكسي من نتائج تيمس. ومن خلال نتائج تيمس أيضا تظهر بعض العوامل الداخلية للنوعية، كغياب المعلمين وقلة كفاءاتهم والتعليم القائم على التلقين ونقص المواد التربوية او فقرها. الأداء التربوي للمؤسسة التربوية في المنطقة العربية هو باختصار ضعيف، ونواتج التعليم من أدائه.

لكن الأداء دورة ، وهنا نواة أطروحة بريكسي: الأداء يؤثر على الثقة، ثقة المستفيدين من المؤسسة التربوية، والثقة تترك اثرا على الالتزام، التزام المستفيدين وانخراطهم بعمل المؤسسة، ومن ثم فان هذا الالتزام يترك تأثيره على المؤسسة فعلى أدائها مجددا. الثقة أولا، هي ثقة بالدولة، والالتزام ثانيا، هو التزام من قبل المواطن، ويتخذ هذا الالتزام شكلين رسمي وغير رسمي، والمؤسسة ثالثا، هي مؤسسة حكومية ويفترض ان تكون خاضعة للمساءلة، بأشكالها الرسمية وغير الرسمية الداخلية والخارجية، ويفترض ان تركز على الحوافز. والأداء، رابعا، هو أداء الدولة في التربية وغيرها من الخدمات، والذي يتجسد في أداء نواتجها. هذه الصورة لدورة الأداء تغتنى في عرض بريكسي بالانتقال من بداية العرض الذي قامت به (شافية 2) الى منتصفه (شافية 17)، فنهايته (الشافية 29)، حيث تضيف عاملي النزاع (conflict) والانتقال (transition) التي عاشته البلدان العربية في الفترة الأخيرة وما زالت تعيشه.

لن اذهب أكثر من ذلك في استعادة الإطار الفكري لهذه الورقة المهمة في ما طرحته من أفكار وما قدمته من معلومات ونتائج دراسات ذات علاقة ومن ادلة إحصائية واضحة، وقد استمتعتم اليها، أود ان انتقل الى التعليق على أربعة أفكار.

1. الالتزام. يمكن القول ان هناك انقطاعا نسبيا بين المجتمع المحلي والمؤسسة التربوية. السكان يعتبرون ان المدرسة للدولة، ليست لهم، والدولة تقدم لهم هذه الخدمة، كما الاستشفاء مثلا، وهي مسؤولة عن تحسن النوعية وعن ترديها. الدولة في هذه العلاقة هي الام والأب والشرطي وصاحب المال وما الى ذلك. والدولة مركزية. هي التي تقرر المناهج والكتب المدرسية وتعين المدير والمعلمين وتكافؤهم وتعاقبهم، وتضع شروط الدخول الى المدرسة والنجاح ونظم الثواب والعقاب وتقرر من يبقى في المدرسة ومن يتركها.

يجب الإقرار بان في هذه العلاقة شيء مؤسسي وقد ورد التعبير عنه في محاضرة الدكتورة بريكسي، هو الاستقلالية. المدرسة هي نظام قائم بذاته مستقل نسبيا عن المجتمع، كما كان يقول دوركهايم منذ مائة سنة، ليس بسبب الحكومة وانما بسبب كونها مؤسسة.

لكن يجب الإقرار أيضا بانه مع انتشار التعليم ومع تطور الفكر السياسي حول المشاركة في الشأن العام، وانتشار مصطلح "الجهات المعنية" (stakeholders)، حصل تطوران في علاقة المجتمع بالمؤسسات العامة، التربوية وغيرها: مساءلة المؤسسات العامة حول نوعية الخدمة التي تقدمها، والمشاركة في اتخاذ القرارات فيها ضمن الهامش الذي يساهم في دعمها وتعزيز عملها. وهما يجسدان الالتزام، ويقال أحيانا الالتزام المدني، وهو الاصح.

في هذا الصدد تبين الدكتورة بريكسي ضعف الاحتجاج على الممارسات المخالفة للقانون والفساد والخدمات غير المرضية وانتشار اللجوء الى الوساطة وشبكة العلاقات الخاصة لحل المشكلات الشخصية او للاستفادة الخاصة من الفرص المتاحة او من الخدمات المقدمة. وتتهي مرافعتها بالدعوة الى ان تحسين التعليم يلزمه "عقد اجتماعي اقوى بين الموظفين الحكوميين والمواطنين ومقدمي الخدمة". ويلزمه "تمكين المجتمعات والقيادات المحلية لإيجاد أفضل الحلول".

واقع الحال انه لم يتبين لي المعنى العملي لهاتين التوصيتين. لننظر في أوجه الالتزام. من هذه الواجهة مثلا العلاقة بين الجامعة والمدرسة. كم جامعة او كلية تربوية تطلب من هيئتها التعليمية، من أجل الترقى، او من طلابها، من اجل التخرج، او يقوم هؤلاء من تلقاء أنفسهم بالمشاركة في مجالس الاشراف على مؤسسات تربوية ابتدائية او ثانوية، او المشاركة في لجان أو مشاريع تطوير فيها؟ ومن هذه الواجهة العلاقة بين السلطة المحلية والمدرسة. كيف يجري اختيار السلطات المحلية، كالبليات؟ وما حصة مساءلة المؤسسة التربوية ودعمها في برامج المرشحين؟ وما أهمية هذه البرامج في الخيارات التي يأخذها الناخب؟ ومن هذه الأوجه حكم القانون وثقافة القانون. كيف يشكو المواطن مخالفة لأمر عام اذا لم يكن على بينة من مبدئه العام، وبان القانون الى جانبه؟ ثمة أوجه أخرى لا اريد التوقف عندها، وهي تشير جميعا الى أن الامر لا يتعلق بسلوك الافراد الذي تقيسه الإحصاءات، ولا بكيانات غامضة

كالموظفين والمواطنين، بل بسياقات معينة وبأطر مؤسسية معروفة يمكن العمل معها حول اجندتها. والقيمة المضافة للتفكير بالمؤسسات وبالسياقات المحددة انها تسمح بالتراكم الذاتي والانتشار التلقائي في المساحة العامة وتولد مبادرات محلية، بخلاف الانطلاق من المشاريع التي يعتبرها البعض نموذجية.

2. **نقابات المعلمين.** في الوقت الذي يبدو لي فيه ان مصطلح المجتمع المحلي المقترح في ورقة الدكتورة بريكي غامضا، يحمل تأويلات مختلفة، لاحظ ان وجها مهما من أوجه المحاسبة ومن محركات التغيير غائبا اجمالا عن الصورة. وهو يتعلق بمنظمات المعلمين، مهما اختلفت تسمياتها، نقابات او روابط او جمعيات أو غيرها. سواء كان المعلمون ابتدائيين ام ثانويين او جامعيين. يفترض المرء ان هذه المنظمات هي الأكثر حساسية لتردي نوعية التعليم وما يحدث في المدارس وكيف تدير الدولة مدارسها وتصنع مناهجها. المعلمون يجسدون الصوت المهني. ومن شروط قيام هذه المنظمات بدورها ان تكون متعددة، كأن تكون هناك منظمة لكل مادة تعليمية، او لكل منطقة جغرافية او مرحلة، وقد يكون هناك وعاء تنظيمي جامع. لكن الأهم من كل ذلك ان تكون هذه المنظمات مهنية الطابع، ذات مدونة أخلاقية مهنية، ترفع الشكاوى بالمخالفين اكانوا اهلا او اداريين او معلمين. أما إذا تحولت الى مناطق للنفوذ السياسي للأحزاب او السلطة فسوف تصب اجنداتها غير المعلنة في تدني نوعية التعليم مجددا، ونقابات المعلمين في سوريا العراق في العقود الماضية مثال على ذلك.

3. **الفساد.** في الدورة المقترحة لتفسير ما حل بالتعليم ثمة انتقال نحو الدولة عموما والفساد، ومنه نحو ابراز عدم الالتزام. لا أدري ما إذا كان الفساد في البلدان العربية، اقوى او يوازي او يقل عن الفساد في المكسيك مثلا. ولا أدري ان كان يصح تعميم الموضوع على الدول العربية عامة. هل الفساد في مصر قبل الثورة يشبه الفساد في لبنان او المغرب مثلا، في نوعه وانتشاره وموضوعه؟ وهل هناك فساد في الإدارات الحكومية في دول الخليج؟ وبغض النظر عن كل ذلك هل الفساد في الإدارات الحكومية يصح في القطاع التربوي؟ من البديهي القول ان نموذج الفساد في الإدارات الحكومية او الشركات لا يصح تطبيقه على المؤسسة التعليمية، لأنه ليس فيها مال يدفع من المستفيد تحت الطاولة او يسرق من الخزانة العامة، اللهم من كانت له في المدرسة وظيفة مالية او إدارية. وإذا لم يكن الامر كذلك فان الحديث عن الالتزام يصبح حديث نوايا لا تستخرج منه اجندات عملية في التعليم.

سوف اتوقف عند نوعين من الفساد في التعليم لا ينطبق عليهما المعنى الشائع له في الإدارات الحكومية. الأول اسميه فساد التشريع والثاني اسميه فساد التعويض.

فساد التشريع في التعليم: ربما يبدو هذا التعبير غريبا. لكنه يجسد ممارسات قائمة في بلداننا. وفيه لا نخالف القانون لكننا نسن قوانين فاسدة، لأنها ذات طابع شخصي او ذات طابع شعبي يؤدي تطبيقها الى الإطاحة بالمؤسسات الحكومية وادائها. ولدي مثال على ذلك من لبنان. ثمة قوانين صدرت لتعيين

المعلمين تنطبق فقط على عدد من الأشخاص المحددين دون غيرهم. انها قوانين شخصية إذا صح التعبير، بينما القانون تعريفا هو امر لا شخصي. وثمة قوانين صدرت ألغت شروطا تتعلق بالاستحقاق في تعيين المعلمين وفتحت الباب على مصراعيه امام تدني نوعية المعلمين، وافسدت الجو المدرسي، ودفعت المعلمين الى الولاء المباشر للسياسيين. فساد التشريع يؤدي الى تردي نوعية التعليم. وفي مثل هذه الحالة لن تكون أجندة التحسين متعلقة بالمجتمع المحلي وقياداته بل بالمجتمع التربوي عامة.

فساد التعويض في التعليم: الفساد في التعليم نستدل عليه من هدر وقت الطلبة بأساليب متنوعة واستغلال المدرسة وطلابها ومواردها لمصالح شخصية، بما في ذلك المصالح السياسية والمالية. لكن هناك ممارسة شائعة يحق لنا ان نتساءل في ما اذا كان ينطبق عليها مفهوم الفساد، وأعني الدروس الخصوصية. وهي في بلد مثل مصر أصبحت نظاما موازيا قائما بذاته. الدروس الخصوصية ليست مبدئيا مخالفة للقانون، وهي فضلا عن ذلك تساعد، بالنسبة للأهل، في معالجة مشاكل معينة في تعلم أبنائهم. والدروس الخصوصية موجودة في كل انحاء العالم ومنظمة قانونا، من كندا الى اليابان. أين الفساد اذن؟ الفساد يكمن في المعادلة التالية: معلم الصف لا يعلم كما هو مطلوب بل يكاد يكتفي بالامتحان ووضع العلامات، فيما معلم الدرس الخصوصي هو الذي يعلم. ويبلغ الامر أوجه عندما يكون معلم الصف هو نفسه المعلم الخاص. هو فساد بقدر ما بنيوي، أي ان النظام كله يعمل بهذه الطريقة، ولا يقتصر الامر على حالات محدودة تعاني من صعوبات. وسبب استعمالي صفة تعويضي انه يعوض تقصير الدولة في دفع أجور لائقة للمعلمين فيعوضون عن ذلك بمداخل إضافية يتقاضونها من الاهل، ويعوض الطلبة ما فاتهم من التعلم داخل الصف. حتى أصبح الامر نظاما كاملا، يمتد على جميع المواد من الابتدائي الى الثانوي وصولا الى الجامعة أحيانا. وتعترف به الحكومة ويعترف به المجتمع ويقول الجميع ليس باليد حيلة طالما ان الجميع راضين. المهم ان النتيجة هي التردّي في نوعية التعليم. نعم لا يثق الأهالي بما تقوم به المدرسة، لكن المشكلة ليست في الثقة وانخفاضها انما في ان الخدمة التي تقدمها المدرسية هي خدمة وهمية فيها شيء من الحيلة. ومعضلة هذا الفساد انه بمعنى ما قانوني، حاله كحال فساد التشريع التربوي في لبنان.

أجندة التحسين في الحالتين لا تتعلق بالمدرسة بل بالنظام التربوي ككل. وكذلك الالتزام.

4. **النموذج الاقتصادي.** إذا القينا نظرة ثانية على دورة الأداء التي تقوم عليها ورقة الدكتوراة بريكسي، يمكننا القول ان حلقة الثقة في هذه الدورة غير ضرورية. فبإمكاننا القول مثلا ان الأداء التربوي ضعيف وهذا يحتاج الى رفع حرارة الالتزام الاجتماعي للتأثير على المدرسة او على السياسات التي تضعها الحكومة بشأن التعليم، كجزء من الالتزام المدني العام لتحسين الخدمات على أنواعها التي تقدمها المؤسسات الحكومية والخاصة. وانا أوافق تماما على الاطروحة اذا طرحت بهذا الشكل. لكن يصير

النموذج عندئذ مكونا من طرفين فقط الأداء والالتزام، ولا تكون العلاقة دائرية. من أين أتى مفهوم الثقة اذن؟

أظنه أتى من النموذج الاقتصادي، او من التعامل مع النواتج التربوية كأنها سلع ومنتجات تعرض في السوق. تكسب ثقتك كزبون او تفقد ثقتك بها. فتلتفت الى غيرها. وقد لفتني ان القطاع التعليمي الخاص غائبة وقائعه من المعلومات وغائب ذكره من النموذج التحليلي. ولفتني التركيز على الحوافز. لكأن القطاع الخاص هو المثال النموذجي الضمني. عندئذ نفهم أنك إذا فقدت الثقة بالمدرسة تذهب بأولادك الى مدرسة أخرى. لكن إذا كان القطاع الخاص هو البديل الضمني كيف تنطبق عليه تعابير مثل المساءلة والشفافية والاستقلالية والالتزام والقيادة والملكية الاجتماعية وغيرها؟

ان نتائج لبنان في التيمس لا تبين ان الفروق قوية بين القطاعين، ولو ان هناك أداء أفضل للقطاع الخاص عامة. القطاع الخاص في لبنان قطاع متنوع فيه المؤسسات الجيدة الأداء وفيه المؤسسات الرديئة الأداء. ثمة فرق في الجودة يعزى الى الطبقات الاجتماعية أما الفرق في الرداءة بين القطاعين فيكمن في ان الخاص يبغى تقاسم الربح وان الحكومي يبغى تقاسم النفوذ السياسي في تعيين المعلمين والمديرين.

قد أكون بالغت في هذا الظن بأن الورقة مبنية على النموذج الاقتصادي. لكنني شئت ان اعبر عما أفكر فيه، والدكتورة بريكسي هنا يمكنها ان توضح.

مع الشكر لها ولكم لاستماعكم.